الاقتصاد والأعمال

سعر برميل النفط الكويتي ينخفض إلى 79.67 دولار

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 22 سنتا في تداولات اول امس الجمعة ليبلغ 79ر67 دولار أمريكي مقابل 79ر89 دولار للبرميل في تداولات الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية ارتفعت اسعار النفط اول أمس مع زيادة المخاوف من شح الامدادات بسبب عقوبات أمريكية مرتقبة على ايران وسجلت اسعار النفط أعلى مستوى في أربع سنوات.

وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت دولارا ليصل عند التسوية الى مستوى 72ر82 دولار كما ارتفع سعر برميل نفط خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 13ر1 دولار ليصل الى مستوى 25ر73 دولار.

تحت سيناريوهات متعددة لحركة متغيرات الاقتصاد

«الشال»: النظام المصرفي الكويتي مأمون حتى عند خضوعه للضغوطات

قال تقرير الشال الاسبوعي الصادر عن أسعار الفائدة لقد قرر بنك الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي يوم الأربعاء 2018/09/26 رفع سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي ربع نقطة مئوية، وهي الزيادة الثالثة للعام الجاري والثامنة منذ 16 ديسمبر 2015، وعليه أصبح سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي 2.25%. مبررات الفيدرالي الأمريكي هي التحوط من الضغوط التضخمية، حيث بلغ معدل التضخم للربع الثاني من العام الجاري 2.9% مع بلوغ مؤشرات أسواق المال مستويات غير مسبوقة، ويدعم تلك المخاوف نمو الاقتصاد بمعدلات عالية بلغت 4.2% للربع الثاني من العام الجاري، بينما بلغ معدل البطالة مستوى متدني عند 4%، أو نحو مستوى العمالة الكاملة. تلك المؤشرات توحي بأن الاقتصاد الأمريكي بات ساخناً بما يتطلب من الفيدرالي الأمريكي مزيد من التشدد النقدي تحوطاً من ارتفاع محتمل لمعدلات التضخم، وهو أمر يعزز من احتمالاته حرب الرئيس الأمريكي التجارية وما تضيفه الرسوم الجمركية الحمائية من زيادة على أسعار السلع والخدمات.

خلافاً لقرار الفيدرالي الأمريكي، أبقى بنك الكويت المركزي سعر الخصم على الدينار الكويتي ثابتاً عند 3% لاعتقاده بأن وضع الاقتصاد الكويتي في الوقت الحالي معاكساً لوضع الاقتصاد الأمريكي، فبعد نمو سالب بحدود 2.9% – في عام 2017، يتوقع له نمواً ضعيفاً بحدود 1.5% للعام الجاري 2018. يزيد المخاوف النمو الضعيف للإئتمان المصرفي للقطاع الخاص وفي وقت لدى المصارف فيه فائض من السيولة، بينما التضخم ضمن نطاق ضعيف وبحدود 0.8% للنصف الأول من العام الجاري. وتقديرنا بأن بنك الكويت المركزي يعتقد بأن الوضع الهش للاقتصاد الكويتي سوف يزيده هشاشة رفع تكلفة التمويل، ما يعني أن قلقه على النمو يفوق بمراحل قلقه من التضخم، وهو وضع يدعم الإبقاء على ثبات سعر الخصم. ولازال بنك الكويت المركزي يعتقد بأن لديه ما يكفي من مرونة ومصادر مالية لتعويض المصارف برفع سعر خصم أوراقها التجارية بنسبة مكافأة حتى تتمكن من رفع معدل الفائدة لتعويض أصحاب الودائع حتى لا تفقد ودائع الدينار الكويتي جاذبيتها أمام ودائع الدولار الأمريكي بما يخفف من إحتمالات النزوح من الدينار الكويتي إلى الدولار الأمريكي.

ومن المؤكد أن الضغوط تزداد على بنك الكويت المركزي، فقد بلغ عدد المرات التي رفع فيها الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي 8 مرات منذ 16 ديسمبر 2015، وافقه بنك الكويت المركزي خلالها 4 مرات، وخالفه مثلها، والنتيجة كانت تقليص فرق الفائدة بين العملتين بـ 1% لصالح الدولار الأمريكي. ونعتقد أن بنك الكويت المركزي يراهن على إحتمال تحقق نمو عالي للاقتصاد المحلي في المستقبل القريب، تقدره وحدة المعلومات لمجلة "إيكونومست" بنحو 3.6%، في عام 2019، وإن تزامن توسع الاقتصاد مع بعض الإنفراج في الأوضاع الجيوسياسية، قد يتحرر البنك المركزي من الضغوط على قراره تقييد السياسة النقدية، بينما تصبح خياراته بالغة الصعوبة لو لم يتحقق المتوقع.

الإستقرار المالي

يحسب لبنك الكويت المركزي تفوقه المتصل في قيامه بمسؤولياته في حدود سلطته، وما يرجح تفوق مهنيته هو حرصه على تبني سياسات إستباقية في أوقات الرخاء، تبدو حينها تشدداً مبالغاً فيه، ويثبت لاحقاً بأنها ضرورة، من دونها كان من الممكن تعريض سلامة القطاع المصرفي والبلد لأزمة غير مستحقة. وفي تقريره الأخير حول الإستقرار المالي عن عام 2017، يشير إلى تحقيق تقدم إضافي في مؤشرات الإستقرار يجعل وضع النظام المصرفي الكويتي مأمون حتى عند خضوعه لإختبارات ضغط تحت سيناريوهات متعددة لحركة متغيرات الاقتصاد، الكلية والجزئية.

الأصول المصرفية حققت نمواً في عام 2017 بحدود 7.4%، والودائع زادت بنسبة 7%، وقاعدة التمويل صلبة ببلوغ الودائع لأجل نحو 64.7% من إجمالي الودائع بما يعنيه من إستقرار مصادر تمويل الإقراض. وتزامن النمو الموجب مع تحسن في جودة أصول النظام المصرفي، فقد إنخفضت نسبة القروض غير المنتظمة إلى مستوى أدنى قياسي عند 1.9% فقط، بينما كانت تلك النسبة قبل أزمة العالم المالية، أي في عام 2007، نحو 3.8%، أي ضعف مستواها الحالي، وبلغت بعد الأزمة، أي في عام 2009، نحو 11.5%. ورغم انخفاضها القياسي، بلغت نسبة تغطيتها 230%، بينما بلغت نسبة تغطيتها نحو 87% قبل أزمة العالم المالية، وذلك التحسن اللافت لم يكن ليحدث لولا تعليمات شطب بعضها واقتطاع مخصصات إضافية بدت حينها غير ضرورية في زمن الرخاء، وتلك سياسات إستباقية حصيفة. يدعم ما تقدم، متانة وضع القطاع المصرفي، فمؤشر كفاية رأس المال بلغ في عام 2017 نحو 18.45%، بينما متطلبات بنك الكويت المركزي لنفس العام 13%، وبلغ مستوى الرفع المالي للقطاع 10.3% بينما متطلبات لجنة "بازل" بحدود 3%، وذلك يوفر هامشاً كبيراً للقطاع للتوسع في الإقراض.

ورغم ما يبدو من تحفظ في مؤشرات القطاع المصرفي، إلا أن ربحيته في تصاعد، حيث حققت نمواً في عام 2017 بحدود 6.9% مقارنة بنمو أقل وبحدود 5.8% في عام 2016، وساهم في دعم ربحية البنك توسع السياسة المالية وارتفاع إيرادات الفوائد وغير الفوائد، وإنحسار الحاجة لأخذ مخصصات على القروض. ورغم تساوي عدد البنوك التقليدية والإسلامية، يشير التقرير إلى أن الشق التقليدي لازال متفوقاً بمساهمته بنحو 61.5% و60.1% من أرباح وأصول القطاع على التوالي. ولازال الشق التقليدي أكثر كفاءة في التشغيل من الشق الإسلامي، فرغم ارتفاع تلك الكفاءة لكل القطاع بانخفاض نسبة التكلفة إلى الدخل إلى نحو 38.8%، ظلت تلك النسبة أدنى للشق التقليدي منها للشق الإسلامي.

ونعتقد في الشال، بأن واقع ما يعرضه التقرير حول متانة القطاع المصرفي، والذي يعززه واقع إستمرار نمو أصول القطاع المصرفي للنصف الأول من العام الجاري بنحو 1.6%، ونمو ودائعه بنحو 3.4%، ونمو أرباحه مقارنة بمستواها للنصف الأول من العام الفائت بنحو 16.8%، وبلوغ أسعار النفط الكويتي حافة الثمانين دولار أمريكي للبرميل، ذلك يعني أن الوقت بات مناسباً لإلغاء قانون ضمان الودائع. هو قانون إستمر 10 سنوات، بينما الأصل هو أنه إستثناء في زمن أزمنة طاحنة، وإستمراره ليس فقط عالي التكلفة على البلد من دون مبرر، وإنما هو معيب أدبياً ويشوه تنافسية وحدات القطاع، فالودائع موزعة ليست وفقاً لتقدير كفاءة الوحدة المصرفية، وإنما ودائع مضمونة من الخزينة العامة للدولة.

إحصاءات مالية ونقدية

يذكر بنك الكويت المركزي في نشرته الإحصائية النقدية الشهرية لشهر يونيو 2018، والمنشورة على موقعه على الإنترنت، أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام (بما فيها سندات وعمليات التورق منذ أبريل 2016) قد انخفض بما قيمته 505 مليون دينار كويتي مقارنة بمستواه في نهاية مارس 2018، ليصبح 3.992 مليار دينار كويتي في نهاية يونيو 2018، أي ما نسبته نحو 11% من حجم الناتج المحلي الإجمالي الإسمي لعام 2017 البالغ نحو 36.3 مليار دينار كويتي (من دون احتساب 8 مليار دولار أمريكي قروض أجنبية). وبلغ متوسط أسعار الفائدة (العائد) على أدوات الدين العام لمدة سنة 2.750%، لمدة سنتين 3.000%، لمدة 3 سنوات 3.125%، لمدة 5 سنوات 3.375%، لمدة 7 سنوات 3.500% ولمدة 10 سنوات 3.875%. وتستأثر البنوك المحلية بما نسبته 100% من إجمالي أدوات الدين العام (100% في نهاية مارس 2018).

وتذكر النشرة، أن إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين المقدمة من البنوك المحلية في نهاية يونيو 2018 قد بلغ نحو 36.147 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 55.9% من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 587.7 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 1.7% عما كان عليه في نهاية مارس 2018. وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 15.248 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 42.2% من إجمالي التسهيلات الائتمانية (نحو 15.171 مليار دينار كويتي في نهاية مارس 2018) وبنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 0.5%. وبلغت قيمة القروض المقسطة ضمنها نحو 11.320 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 74.2% من إجمالي التسهيلات الشخصية، ونصيب شراء الأسهم ضمنها نحو 2.541 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 16.7% من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 1.037 مليار دينار كويتي. وبلغت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 8.030 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 22.2% من الإجمالي، (نحو 7.996 مليار دينار كويتي في نهاية مارس 2018)، أي أن نحو ثلثي التسهيلات الإئتمانية تمويلات شخصية وعقارية. ولقطاع التجارة نحو 3.375 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 9.3% (نحو 3.301 مليار دينار كويتي في نهاية مارس 2018)، ولقطاع المقاولات نحو 1.964 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 5.4% (نحو 1.904 مليار دينار كويتي في نهاية مارس 2018)، ولقطاع الصناعة نحو 1.958 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 5.4% (نحو 1.889 مليار دينار كويتي في نهاية مارس 2018)، ولقطاع المؤسسات المالية – غير البنوك – نحو 1.187 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 3.3% (نحو 1.197 مليار دينار كويتي في نهاية مارس 2018).

وتشير النشرة أيضاً، إلى أن إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية قد بلغ نحو 43.519 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 67.3% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، بارتفاع ملحوظ بلغ نحو 1.354 مليار دينار كويتي عما كان عليه في نهاية مارس 2018، أي بنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 3.2% نتيجة ارتفاع قيمة ودائع القطاع الخاص بنحو 1 مليار دينار كويتي. ويخص عملاء القطاع الخاص من تلك الودائع بالتعريف الشامل، أي شاملاً المؤسسات الكبرى، مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية – لا يشمل الحكومة – نحو 36.571 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 84%، ونصيب ودائع عملاء القطاع الخاص بالدينار الكويتي منها نحو 33.783 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 92.4%، وما يعادل نحو 2.789 مليار دينار كويتي بالعملات الأجنبية لعملاء القطاع الخاص أيضاً.

أما بالنسبة إلى متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل بكل من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي مقارنة بنهاية مارس 2018، فتذكر النشرة أن الفرق في متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل مازال لصالح الدينار الكويتي في نهاية الفترتين، إذ بلغ نحو 0.799 نقطة لودائع شهر واحد، ونحو 0.719 نقطة لودائع 3 أشهر، ونحو 0.656 نقطة لودائع 6 أشهر، ونحو 0.551 نقطة لودائع 12 شهراً. بينما كان ذلك الفرق في نهاية مارس 2018 نحو 0.761 نقطة لودائع شهر واحد، ونحو 0.677 نقطة لودائع 3 أشهر، ونحو 0.646 نقطة لودائع 6 أشهر، ونحو 0.539 نقطة لودائع 12 شهراً. وبلغ المتوسط الشهري لسعر صرف الدينار الكويتي في يونيو 2018 مقابل الدولار الأمريكي، نحو 302.245 فلساً كويتياً لكل دولار أمريكي، بارتفاع بلغ نحو 0.84% مقارنة بالمتوسط الشهري لمارس 2018 عندما بلغ نحو 299.730 فلساً كويتياً لكل دولار أمريكي.

نتائج بنك وربة

أعلن البنك عن نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي أرباح البنك (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 5.20 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 2.65 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2017، أي أن البنك استمر في أدائه الموجب وتحقيق نمواً في أرباحه بنحو 2.55 مليون دينار كويتي أي بنسبة 96.5%. ويعود السبب في ارتفاع صافي أرباح البنك إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية، حيث ارتفع الربح التشغيلي للبنك بنحو 5.6 مليون دينار كويتي وصولاً إلى نحو 14.3 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 8.7 مليون دينار كويتي لنفس الفترة من العام الفائت. وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 5.9 مليون دينار كويتي أو نحو 34.8%، وصولاً إلى نحو 22.8 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 16.9 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2017. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بنود الإيرادات التشغيلية جميعها، أهمها بند صافي إيرادات تمويل الذي ارتفع بنحو 3.2 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 16.2 مليون دينار كويتي (ويشكل نحو 70.9% من إجمالي الإيرادات)، مقارنة مع نحو 13 مليون دينار كويتي (نحو 76.9% من الإجمالي). وارتفع بند صافي إيرادات الاستثمار بنحو 1.8 مليون دينار كويتي وصولاً إلى نحو 4.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 2.4 مليون دينار كويتي. وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، إذ بلغ ارتفاعه نحو 269 ألف دينار كويتي أو ما نسبته 3.3%، وصولاً إلى نحو 8.54 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 8.27 مليون دينار كويتي. وشمل الارتفاع بند مصروفات عمومية وإدارية بنحو 364 ألف دينار كويتي، بينما انخفض بند تكاليف موظفين وبند الاستهلاك ما مجمله 95 ألف دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 37.4%، بعد أن كانت نحو 48.8%. وارتفع بند مخصص انخفاض القيمة بنحو 2.93 مليون دينار كويتي عندما بلغ نحو 8.85 مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من العام الفائت عندما بلغ نحو 5.92 مليون دينار كويتي. وهذا يفسر ارتفاع هامش صافي الربح إلى نحو 22.8% للأشهر الست الأولى من العام الحالي، مقارنة بنحو 15.6% للفترة نفسها من العام السابق.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً، بلغ قدره 170.3 مليون دينار كويتي ونسبته 9.6%، ليصل إلى نحو 1.945 مليار دينار كويتي مقابل 1.775 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2017. في حين بلغ ارتفاع إجمالي الموجودات نحو 445.8 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 29.7%، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2017 حين بلغ 1.499 مليار دينار كويتي. وارتفع بند مدينو التمويل بنحو 122.5 مليون دينار كويتي أي نحو 9.7% وصولاً إلى نحو 1.386 مليار دينار كويتي (71.3% من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 1.263 مليار دينار كويتي (71.2% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2017، وارتفع بنحو 22.4% أو نحو 254 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.132 مليار دينار كويتي (75.5% من إجمالي الموجودات) في الفترة نفسها من عام 2017. وبلغت نسبة إجمالي مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 79.8% مقارنة بنحو 86.3%. وارتفع أيضاً، بند إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي بنحو 20.2 مليون دينار كويتي أي بنحو 8.2%، وصولاً إلى نحو 266.6 مليون دينار كويتي (13.7% من إجمالي الموجودات) مقارنة مع نحو 246.5 مليون دينار كويتي (13.9% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2017، وارتفع بنحو 56.7% أي نحو 96.5 مليون دينار كويتي مقارنة بالفترة نفسها من عام 2017، حين بلغ نحو 170.1 مليون دينار كويتي (11.4% من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب إجمالي حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 168.2 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 10.5%، لتصل إلى نحو 1.766 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 1.598 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2017. وحققت ارتفاعاً بنحو 441.3 مليون دينار كويتي أي بنسبة نمو 33.3%، عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية الفترة نفسها من العام الفائت عندما بلغ آنذاك نحو 1.324 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 90.8%، بعد أن كانت نحو 90%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك قد سجلت ارتفاعاً، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2017، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص للبنك (ROE) إلى نحو 10.2% مقارنة بنحو 5.5%، وارتفع مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 10.4% مقارنة بنحو 5.3%. وارتفع أيضاً، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) حين بلغ نحو 0.6% مقارنة بنحو 0.4%. وبلغت ربحية السهم (EPS) نحو 2.76 فلس مقارنة بنحو 2.65 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / الربحية (P/E) نحو 39.1 مرة مقارنة مع نحو 48.7 مرة (أي تحسن)، وذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم بنحو 4.2% مقابل انخفاض سعر السهم بنحو 16.3%، مقارنة بمستواهما في نفس الفترة من العام الفائت. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.2 ضعف مقارنة بنحو 1.5 ضعف.

بورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً، حيث انخفضت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة وكذلك انخفضت قيمة المؤشر العام. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 428.6 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 2.9 نقطة ونسبته 0.7% عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ارتفع بنحو 41.6 نقطة أي ما يعادل 10.7% عن إقفال نهاية عام 2017.

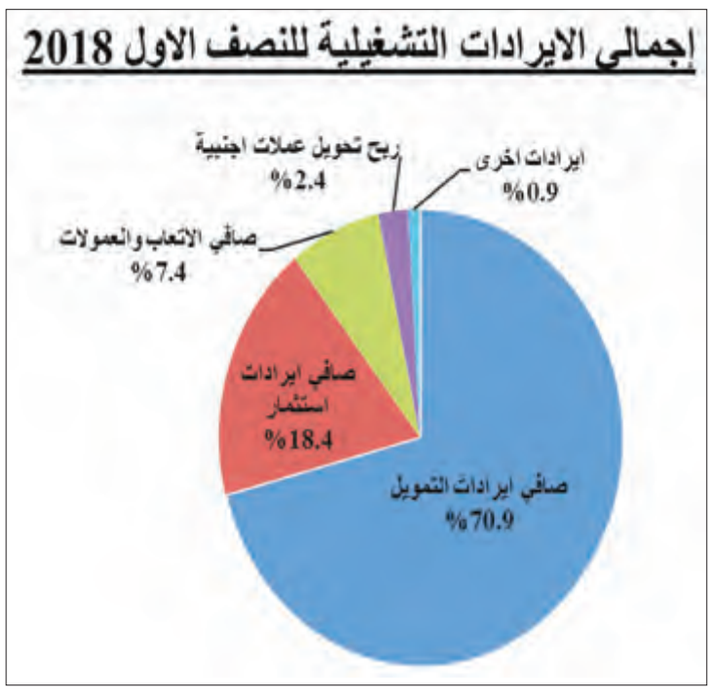

البيان	2018/06/30 (ألف دينار كويتي)	2017/06/30 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %
مجموع الموجودات	1,944,887	1,499,039	445,848	%29.7
مجموع المطلوبات	1,763,775	1,322,426	441,349	%33.3
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	102,749	98,250	4,499	%4.6
مجموع الإيرادات التشغيلية	22,837	16,937	5,900	%34.8
مجموع المصروفات التشغيلية	8,542	8,273	269	%3.3
المخصصات	8,851	5,921	2,930	%49.5
الضرائب	246	98	148	%151.0
صافي الربح	5,198	2,645	2,553	%96.5
المؤشرات				
**العائد على معدل الموجودات	%0.6	%0.4		
**العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%10.2	%5.5		
**العائد على معدل رأس المال	%10.4	%5.3		
ربحية السهم الواحد (فلس)	2.76	2.65	0.11	%4.2
أقل سعر للسهم (فلس)	216	258	42-	%16.3-
*مضاعف السعر على ربحية السهم ((P/E))	39.1	48.7		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.2	1.5		

- القلق على النمو يفوق التضخم وهو ما يدعم الإبقاء على ثبات سعر الخصم
- قاعدة التمويل صلبة ببلوغ الودائع نحو 64.7 بالمئة من إجمالي الودائع
- الضغوط تزداد على «المركزي» بعدما رفع الفيدرالي سعر الفائدة 8 مرات
- الأصول المصرفية حققت نمواً في 2017 بحدود 7.4 بالمئة والودائع 7 بالمئة
- البنك المركزي يعتقد أن رفع تكلفة التمويل سيزيد الوضع الهش للاقتصاد الكويتي
- تعويض أصحاب الودائع يخفف من إحتمالات النزوح من الدينار إلى الدولار
- مراهنات على إحتمال تحقق نمو عالي للاقتصاد المحلي في المستقبل القريب

البيان / الشركات	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من إجمالي قيمة تداول السوق
بنك الكويت الوطني	21,702,681	%20.9
بيت التمويل الكويتي	16,941,019	%16.3
البنك الأهلي المتحد ش.م.ب	10,631,247	%10.2
شركة الاتصالات المتنقلة (زين)	10,341,242	%9.9
شركة أجيليتي للمخازن العمومية	4,084,227	%3.9
الإجمالي	**63,700,416**	**%61.2**
البيان	**قيمة التداول**	**قيمة التداول**
القطاعات	**دينار كويتي**	**دينار كويتي**
قطاع البنوك	60,213,705	%57.9
قطاع الصناعة	11,647,965	%11.2
قطاع الاتصالات	10,513,753	%10.1
قطاع العقار	8,555,492	%8.2
قطاع خدمات مالية	5,877,974	%5.6